



جامعة الجميع الذكية
Everyone's Smart University

مقرر: دراسات نقدية (1)

MGM 813

تكليف / نقد ورقة بحثية رقم 6

نقد فروض الدراسة

اعداد الطالب:

عبد الرحمن عمر حسن الفاهمي

الرقم الجامعي:

242000760

د. هبة الحداد

يوليو/2024

**أثر تطبيق الشفافية الإدارية في الحد من الفساد الإداري في الشركات
المالية السعودية**

السبيعي، فلاح. (2017). أثر تطبيق الشفافية الإدارية في الحد من الفساد الإداري في الشركات المالية السعودية، المجلة العربية للإدارة، 37(1)، 181-206.

فروض الدراسة:

- 1- يوجد أثر إحصائي للإجراءات الإدارية المتبعة في الحد من الفساد الإداري بالشركات المالية السعودية.
- 2- يوجد أثر إحصائي لأنظمة المعلومات المتبعة في الحد من الفساد الإداري بالشركات المالية السعودية.
- 3- يوجد أثر إحصائي لنظم الاتصالات الإدارية المتبعة في الحد من الفساد الإداري بالشركات المالية السعودية.
- 4- يوجد أثر إحصائي للمسئولية الإدارية في الحد من الفساد الإداري بالشركات المالية السعودية.
- 5- يوجد أثر إحصائي لمشاركة الموظفين في الحد من الفساد الإداري بالشركات المالية السعودية.
- 6- يوجد هناك فروق إحصائية في مدى تطبيق الشفافية في الشركات المالية السعودية باختلاف عوامل: الجنس، والسن، والمؤهل، والمستوى الوظيفي، ومدة الخدمة.

نقد الفروض

1. الفرضيات واضحة ومحددة:

الفرضيات واضحة ومحددة وتعبّر بدقة عما يتوقعه الباحث من إجابات من العلاقات بين المتغيرات المستقلة وهي أبعاد الشفافية الإدارية والمتغير التابع وهو (الفساد الإداري).

2. الفرضيات مصاغة بدلالة الدراسة الحالية:

حيث يجب أن تكون مرتبطة زمانياً ومكانياً وموضوعياً بالدراسة وليست تعميمات عامة. وهو ما ينطبق على فرضيات الدراسة فقد شملت الفرضيات الحدود الموضوعية للدراسة وهي تأثير أبعاد الشفافية الإدارية في الحد من الفساد الإداري.

كما أنها مرتبطة مكانياً بالدراسة فهي حددت في صياغتها مكان إجراء الدراسة وهو؛ الشركات المالية السعودية.

3. الفرضيات قابلة للاختبار:

- بالنسبة للفرضيات الخمس الأولى:

- 1 يوجد أثر إحصائي للإجراءات الإدارية المتبعة في الحد من الفساد الإداري بالشركات المالية السعودية.
- 2- يوجد أثر إحصائي لأنظمة المعلومات المتبعة في الحد من الفساد الإداري بالشركات المالية السعودية.
- 3- يوجد أثر إحصائي لنظم الاتصالات الإدارية المتبعة في الحد من الفساد الإداري بالشركات المالية السعودية.
- 4- يوجد أثر إحصائي للمسئولية الإدارية في الحد من الفساد الإداري بالشركات المالية السعودية.
- 5- يوجد أثر إحصائي لمشاركة الموظفين في الحد من الفساد الإداري بالشركات المالية السعودية.

فهي قابلة للاختبار من خلال تحليل البيانات المجمعة عن كل متغير في الفرضية باستخدام الاستبيانات ثم تحليل البيانات واختبار الفرضية باستخدام تحليل الانحدار البسيط.

- بالنسبة للفرضية السادسة:

يوجد هناك فروق إحصائية في مدى تطبيق الشفافية في الشركات المالية السعودية باختلاف عوامل: الجنس، والسن، والمؤهل، والمستوى الوظيفي، ومدة الخدمة يمكن اختبار الفرضية من خلال تحليل البيانات المجمعة عن المتغيرات في الاستبيانات، باستخدام اختبارات التباين.

وبالتالي فإن جميع الفرضيات في الدراسة هي فرضيات قابلة للاختبار.

4. الفرضيات تستند إلى خلفية نظرية:

حيث أن الفرضيات الجيدة يجب أن تبررها خلفية نظرية قوية قد تكون نتائج الدراسات السابقة أو خبرة الباحث في الميدان، أو تدعمها آراء الخبراء والمختصين في الظاهرة المدروسة. وفي هذه الدراسة نرى أن الباحث قد وضع الفرضيات كتخمينات قابلة للقياس استناداً للخلفيات النظرية والعلمية التالية:

- أ- نتائج الدراسات السابقة التي أثبتت وجود علاقة بين الشفافية الإدارية بأبعادها المختلفة والحد من الفساد ومنها؛ دراسة (العمودي، 2013) والتي خلصت لوجود دور للشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في قطاعات الطاقة والمناجم في الجزائر. ودراسة (فارس، 2010) التي خلصت لوجود علاقة قوية سالبة بين مستوى الشفافية والمساءلة من جهة، وبين مدى شيوع أنماط الفساد الإداري من جهة أخرى.
- ب- الاعتقاد القائم من الباحث بن هناك أثر لتطبيق أسس الشفافية الإدارية في الحد من الفساد الإداري والذي توصل إليه من خلال الدراسة الاستطلاعية التي أجراها لعدد من شركات القطاع المالي والتي لاحظ فيها غياب الشفافية الإدارية في ظل شبكات فساد تحوم حول هذه الشركات.

وبالتالي فإن الفرضيات في هذه الدراسة هي تخمينات مبنية على أسس نظرية صحيحة.

5. تعبر عن المشكلة البحثية ومشتقة منها:

المشكلة البحثية تحتوي في صياغتها على علاقة بين متغيرين، حيث يريد الباحث التعرف على طبيعة العلاقة التي تربطهما، وبالتالي فإن الفروض العلمية تحتوي على صياغة مؤقتة بخصوص هذه العلاقة تثبتها، أو تنفيها.

وفي هذه الدراسة فإن المشكلة الدراسية قامت بتفسير شكل العلاقة بين المتغيرات حيث أن العلاقة ما بين الفساد والشفافية تجسدها العلاقة العكسية التي ترى أن زيادة الفساد سيؤدي إلى تقليل الشفافية، وكلما زادت معايير الشفافية فإن معدلات الفساد الإداري ستتناقص، ومن هنا تم اشتقاق الفرضيات.

6. تعبر عن العلاقات بين متغيرات الدراسة:

تعبر الفرضيات بشكل محدد ودقيق عن العلاقات بين متغيرات الدراسة كما أوضحنا سابقاً.

7. الفرضيات مرتبطة بالتساؤلات:

بالرجوع إلى تساؤلات الدراسة نجد أن كل تساؤل فرعي مرتبط بفرضية بشكل تام ومباشر فعلى سبيل المثال: التساؤل الفرعي؛ هل هناك أثر للإجراءات الإدارية المتبعة في الحد من الفساد الإداري بالشركات المالية السعودية؟ تقابله الفرضية؛ يوجد أثر إحصائي للإجراءات الإدارية المتبعة في الحد من الفساد الإداري بالشركات المالية السعودية.

8. الفرضيات مرتبطة بعنوان الدراسة:

تتفق الفرضيات مع عنوان الدراسة " أثر تطبيق الشفافية الإدارية في الحد من الفساد الإداري في الشركات المالية السعودية" حيث تنص الفرضيات على العلاقة بين أبعاد كل من الشفافية الإدارية والحد من الفساد الإداري.

9. تم صياغة الفرضيات صياغة صحيحة:

هناك طريقتان لصياغة الفرضيات؛ سردية أو إحصائية، وفي هذه الدراسة تم اختيار الطريقة الإحصائية بحيث يحدد الاختبار الاحصائي قبولها أو رفضها، وهذه الصياغة تعتبر الأنسب للدراسات الوصفية التي تتبع المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم توظيف الأدوات الإحصائية لتحليل البيانات واختبار الفرضيات. وبذلك تتفق هذه الصياغة مع منهج وأدوات الدراسة المستخدمة.

جاءت الأهداف بعد التساؤلات بشكل متسلسل وهو موقع مناسب حيث أن الهدف تأتي لإعادة صياغة المشكلة وتساؤلاتها على شكل أهداف يسعى الباحث إلى تحقيقها.

10. مناسبة موقعها في الدراسة:

تأتي الفرضيات غالباً بعد طرح التساؤلات وذكر الأهداف حيث أنها تشتق غالباً من تساؤلات الدراسة المنبثقة عن المشكلة البحثية، وفي هذه الدراسة تم عرض الفرضيات بعد الأهداف والتساؤلات وهو يعتبر موقع مناسب منهجياً.

11. ترتيب الفرضيات حسب أهميتها:

تم ترتيبها حسب أهمية المتغيرات المستقلة بالنسبة للباحث وبما يتسق مع ترتيب الأهداف والتساؤلات.

12. صياغتها بشكل جمل تعبيرية:

تم صياغة الفرضيات على شكل جمل انشائية تعبيرية مباشرة دون استخدام مصطلحات غريبة تبعد به عن المعنى المقصود.

13. السلامة اللغوية للجمل والكلمات:

تم صياغة الفرضيات باستخدام جمل وكلمات صحيحة لغوياً وتراكيباً.